

How to Cite:

Chetatha, Z., Khelfaoui, A., & Chetatha, M. Z. E. (2025). The Role of Tax Reforms in Financing the Public Treasury in Algeria. *International Journal of Economic Perspectives*, 19(5), 2303–2312. Retrieved from <https://ijeponline.org/index.php/journal/article/view/1044>

The role of tax reforms in financing the public treasury in Algeria

Chetatha Zakaria

University of Ghardaia – Ghardaia, Algeria

Email: zakaria.chetatha@gmail.com

Dr. Khelfaoui Abdessamed

University of Zian Achour – Djelfa, Algeria

Email: abdou.fcb90@yahoo.com

Chetatha Messaoud Zine Elabidine

University of Amar Telidji – Laghouat, Algeria

Email: mz.chetatha@lagh-univ.dz

Abstract---The state relies on its national wealth, represented by its economic resources and other factors of production, to generate a recurring income called national income. Taxation is the deduction from individuals' incomes, which is considered one of the most important sources of revenue in modern societies. This is known as taxation. The tax system plays a role in providing the necessary financial revenues for the public treasury through the diversity of the state's resources, represented by regular resources, including taxes, fees, and fees. This is in addition to the effective contribution of petroleum taxation, which is the most important source of funding for the state treasury. We have seen that the Algerian tax system has witnessed significant development in the resources it provides to the state treasury, compared to previous years, especially before 1992. However, the development has witnessed fluctuations in revenues over the years, due to several factors, most notably fraud and tax evasion, despite the implementation of numerous tax reforms.

Keywords---public treasury, taxes, revenues.

مقدمة: Introduction

تعتبر التنمية الاقتصادية هدفا رئيسيا تسعى كل الدول لتحقيقه، وللوصول إلى هذه التنمية لا بد من رسم سياسات اقتصادية ومالية، وذلك بالاستخدام الأمثل للموارد والطاقات المتاحة، والملاحظ على دور الدول عبر العصور انه تطور على جميع المجالات الاجتماعية السياسية، الاقتصادية والمالية، وهذا ما حتم على الدول اتخاذ تدابير متناسبة والتطورات التي شهدها العالم، ومسيرة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ولتحقيق هذا لا بد من توفير موارد مالية ضرورية للقيام بمختلف وظائف الدولة، ومن أهم هذه الموارد المالية - الموارد الجبائية - التي تعد أساس ومحرك للتنمية. والجزائر باعتبارها حديثة العهد بالتحرر والاستقلال وجدت نفسها عاجزة عن وضع أنظمة جبائية خاصة بما تسير المرحلة، مما اضطرها إلى العمل بالنظام السائد إبان الاستعمار، وبالرغم من ذلك واجهت عدة مصاعب نظرا لجهل الجزائريين لهذا النظام من جهة، ونقص التأهيل لدى موظفي إدارة الضرائب من جهة ثانية.

والجدير بالذكر انه كانت هناك إصلاحات سنة 1989، لكنها لم تكن كافية لمسبقتها وبأت بالفشل، وعلى هذا الأساس جاءت إصلاحات 1992 التي أعطت دورا فعالا للضرائب في تمويل الخزينة العامة للدولة، وقد شكلت هذه الإصلاحات تغييرات كبيرة على مختلف الضرائب والرسوم، من حيث النوع والنسب، وكانت هذه الإصلاحات جذرية ومست مختلفة جوانب الإدارة الضريبية. وللتطرق إلى هذه الإصلاحات والإلمام بمختلف جوانبها، ارتأينا معالجة الموضوع ضمن إطار الإشكالية التالية: الإشكالية العامة: ما مدى مساهمة الإصلاحات الجبائية في توفير إيرادات مالية إضافية للخزينة العمومية؟

نشأة وتطور الجبائية The Emergence and Development of Taxation

باعتبار الجبائية المورد الأساسي الذي تعتمد عليه اقتصاديات الدول لسد نفقاتها العامة، ففي قديم الزمان كان الأفراد يعيشون جماعات وعشائر متناثرة وهائمة في بقاع الأرض، ولم تكن هناك مرافق مشتركة توجب فرض الضرائب، فكان مجتمع فردي لا يخضع لنظام جماعي منظم، ولكن مع تزايد سكان المعمورة والتطور العام أدى إلى خلق حاجات مشتركة كالأمن العام والفصل في الخصومات، فأصبح هؤلاء الأفراد احتياجات ضرورية مما اضطر الحكام أو رؤساء العشائر إلى الاستعانة بالهبات، ونظرا لقلة هذه الأخيرة وعدم كفايتها تم اللجوء إلى فرض تكاليف إلزامية على الأشخاص أولا وعلى الأموال ثانيا، ومع زيادة حاجات الممالك تم فرض ضرائب على الأشخاص، فتم فرض تكاليف عامة على الأسواق والمتاجر ونظرا لعدم كفاية ذلك تم فرض تكاليف مباشرة وأصبحت واجبا تضامنيا، ولقد مرت الجبائية أو التكاليف العامة بعدة مراحل جاءت على النحو التالي: في البداية كانت معدومة ثم أصبح لها صفة تطوعية اختيارية، وبعد ذلك أصبحت إلزامية (الرسوم) ثم قهرية وجشعية (الضرائب غير المباشرة)، وفي الأخير أصبحت واجبة تضامنية (الضرائب المباشرة)، كما أصبحت للضريبة وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية وأداة لمعالجة دورات الركود والتضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والحد من التفاوت الكبير في توزيع الدخل والثروات، ورفع مستوى المعيشة للملايين من البشر على وجه المعمورة.

تعريف الجبائية العامة وخصائصها

Definition and Characteristics of Public Taxation

تعريف الجبائية العامة Definition of Public Taxation

تعتبر الجبائية العامة في عصرنا الحالي من أهم الإيرادات التي تستعمل في تسيير إيرادات الدولة وتلبية حاجياتها، فالجبائية هي ذلك النظام التشريعي الموضوع حيز التطبيق لضمان إجراءات من أجل تحصيل إيرادات لتغطية نفقات الدولة بصفة مباشرة، إذ تحتل مكانة بارزة نظرا لثباتها وإلزاميتها، وتتمثل الجبائية العامة أساسا في الجبائية العادية والجبائية البتروولية. (محمد سعيد، 1979، ص 151)

خصائص الجبائية العامة Characteristics of Public Taxation

باعتبار الجبائية العامة متكونة من جبائية عادية وأخرى بتروولية، فتختلف الخصائص من واحدة إلى أخرى، فإذا بدأنا بالجبائية العادية فنجدتها تتميز بـ:

أ - مساهمات مالية هدفها هو تحقيق المنافع العامة، حالة الضرائب أو المنافع الخاصة، حالة الرسوم.

ب - أموال تقتطعها الدولة إما جبرا، حالة الضريبة أو مقابل خدمة.

أما إذا تحدثنا عن الجبائية البتروولية فتتميز بـ:

ج - هي موارد مالية متاحة تعتمد عليها الدولة في جلب الأموال التي تحتاجها في تغطية نفقاتها المبرجة. (سامية، 2001، ص 45)

الجبائية العادية Ordinary Taxation

تحتاج الدولة إلى الإنفاق ليمكثها من القيام بالواجبات الملقاة على عاتقها لتسيير المصالح العامة، وقد حصل تطور كبير في مفهوم المصالح العامة التي يجب على الدولة أن تؤمن تسييرها، فبينما كان اهتمام الدولة يقتصر على توطيد الأمن الداخلي ورد الاعتداء الخارجي وإقامة العدل بين الناس، أصبحت اليوم تشمل أكثر النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فمن مهام الدولة الأولية في أيامنا هذه أن تقوم بأكثر المشاريع العمرانية الكبرى، وأن تعمل على تحسين شروط المعيشة، وتحمي الاقتصاد الوطني وتزيد الثروة الوطنية وتعالج الأزمات الاقتصادية ... الخ.

تعريف الضرائب Definition of Taxes

للضرائب عدة تعاريف منها:

- "الضريبة هي مبلغ من المال تفرضه الدولة وتجيبه من المكلفين بصورة جبرية ونهائية ودون مقابل في سبيل تغطية النفقات العمومية أو في سبيل تدخل الدولة فقط." (حسن ، 1978 ، ص 396)
 - "الضريبة هي عبارة عن توزيع الأعباء العامة على جميع الأفراد مع الأخذ بعين الاعتبار المقدرة التكلفية للفرد".
 - "الضريبة هي المساهمة المالية الإجبارية التي يدفعها الشخص أو الأفراد بصفة نهائية وبدون مقابل من أجل تحقيق المنفعة العامة، وتكون هذه المساهمة حسب طاقة المواطنين وإنفاقهم". (حسن ، 1978 ، ص 397)
- وقد صنفت الضرائب إلى :

- **ضرائب مباشرة:** الضريبة المباشرة هي تلك الضريبة التي تفرض على المال مباشرة، بمعنى أن أساسها هو مال معين بالذات كالدخل مثلا. فالضريبة المباشرة تنشئ علاقة مباشرة بين المكلف وإدارة الضرائب، لذا نجد الضريبة المباشرة تتميز بالوضوح والبساطة، سواء فيما يخص فرضها أو تصفيها أو تحميلها على الأهل من الناحية النظرية، وهذا لأنها تفرض على أموال معرفة مسبقا مثلا الضريبة على الأرباح.
 - **ضرائب غير مباشرة:** في بعض الأحيان تسمى في الجزائر الضريبة غير المباشرة رسميا نقلا عن التسمية التي أخذت بها فرنسا، ويمكن القول بأنها الضريبة التي تصيب الفرد بطريقة غير مباشرة، في ضريبة تفرض على إنفاق الدخل وانتقال رأس المال، أي إنها تفرض على الثروة أثناء تداولها واستعمالها، والتي تخفي داخل السعر الذي تباع به السلعة التي يشتريها الفرد أو المستهلك، فالضرائب غير المباشرة تستوفى بصورة غير مباشرة بمناسبة النفقات التي ينفقها الفرد من رأس ماله أو دخله.
- والضريبة غير المباشرة يدفعها بداية الشخص ثم يعكسها على آخر فيحمله إياها في النهاية وهكذا، فالصانع للسلعة أو تاجرها والذي يعتبر " مكلفا قانونيا "، يدفعها أولا ويعكس عبثا على المكلف الاقتصادي وهو المستهلك في النهاية حيث يدفع الثمن. (محمد عباس ، 2003 ، ص 08)
- أسس ومبادئ فرض الضريبة**

Foundations and Principles of Taxation

يقصد بأسس القواعد التي يسترشد بها المشرع المالي وهو بصدد إعداد النظام الضريبي في الدولة، والهدف من هذه القواعد تحقيق مصالح الممول من جهة ومصالح الخزينة العمومية من جهة أخرى، وهذه المبادئ والقواعد يجب أن يأخذها المشرع بعين الاعتبار عند فرضه للضرائب، حتى يصبح النظام الضريبي نظاما سليما وصالحا، ولقد لخص "آدم سميث" في مؤلفه ثروة الأمم سنة 1776 تلك القواعد التي تبنى عليها عملية فرض الضرائب كما يلي:

أ- **مبدأ العدالة أو المساواة:** وذلك ليس بإخضاع كل أفراد المجتمع إلى أعباء الضريبة بنسبة واحدة، ولكن حسب دخولهم أو مقدارهم التكلفية. يقول آدم سميث في هذا الصدد « يجب أن يسهم رعايا كل دولة في نفقات الحكومة بحسب مقدارهم النسبية بقدر الإمكان » أي بنسبة الدخل الذي يتمتعون به في ظل حماية الدولة.

ويمكن التفرقة بين الضريبة كهدف من أهداف الضريبة والعدالة كركن من أركانها، ففي الحالة الأولى نعني التحدث عن وظيفة الضريبة كأداة لتوزيع المداخل والثروات بين الأفراد وطبقات المجتمع، وفي الثانية يجب أن تكون عامة وموحدة، بمعنى أنها تفرض على جميع الأشخاص والأموال، فالعيب الضريبي يوزع على أساس مقدرة كل فرد على الدفع. (عبد المجيد ، 1991 ، ص 30)

ب- **مبدأ أو قاعدة اليقين:** يعني أن تكون الضريبة محددة تحديدا واضحا دون غموض، خاصة فيما يتعلق بوقت الجباية وشكلها ومقدارها، والطريقة التي تدفع بها، كل هذه العناصر يجب أن تكون محددة وصریحة ومعلومة عند المكلف بها، حتى يستطيع الدفاع عن حقوقه ضد أي تعسف من جانب الإدارة، وأيضا استقرار النظام الضريبي وثباته، ذلك أن كثرة التعديلات التي طرأت على أحكام الضريبة تضايق الممول وتضر بالنشاط الاقتصادي. (حسن ، 1978 ، ص 135)

ج- مبدأ الملائمة في التحصيل: وذلك بضرورة تبسيط الإجراءات المتبعة في عملية التحصيل، بمعنى أن يكون ميعاد الدفع بالنسبة للموكل ملائما ومناسبا من حيث الزمان والمكان، وذلك مراعاة لظروفه حتى لا يتضرر من الضريبة حين يدفعها، بالإضافة إلى مراعاة المقدرة التكليفية وذلك لمعالجة ظاهرة الغش والتهرب الضريبي.

د- مبدأ الاقتصاد في نفقات التحصيل: هذا يعني أن تكون مداخل الضرائب أكثر من المبالغ المنفقة على تحصيلها، أي أن تشارك حصيله الضرائب في تمويل الخزينة العامة لا أن تستهلك مبالغها في مصاريف تحصيلها، أي يجب أن يكون الفارق بين ما يدفعه المكلف وما تحصل عليه الخزينة العامة قليلا قدر الإمكان، أي التقليل من النفقات التي تنفقها الدولة على تحصيل الضريبة نفسها، لأن الزيادة في أعباء الضريبة يقلل من مداخل الخزينة العمومية، بمعنى كلما قلت نفقات الجباية كلما كان إيراد الضريبة غزيرا، وذلك بمراعاة:

- عملية توظيف وتوجيه الموظفين حسب الحاجة، لأن أجور الموظفين تعتبر نفقات على عاتق خزينة الدولة.
- استعمال تقنيات متطورة في التحصيل مثل الإعلام الآلي بغية ربح الوقت.
- حسن استعمال المطبوعات والناشير المتعلقة بعملية التحصيل. (حفيظة، 2004، ص 12)

هـ- مبدأ التدخل: لقد أضاف الاقتصاديون المعاصرون إلى المبادئ السابقة هذا المبدأ، وهذا تماشا مع تطور مفهوم الدولة المعاصرة، فبعد أن كان واجب الدولة يقتصر على حفظ الأمن والقضاء أو ما يسمى " بالدولة الحارسة " أصبحت الدولة تتدخل في جل أنشطة الأفراد، وبذلك تعقدت وتنوعت مهامها، ويهدف تدخل الدولة إلى الحد من تجاوز الأفراد لحرياتهم، وكذا توجيههم إلى استغلال جانب من الاقتصاد، وحماية الاقتصاد الوطني في تدخلها في عملية الاستيراد والتصدير. (أحمد سيد ، 2000، ص165)

الجباية البترولية Petroleum Taxation

مفهوم الجباية البترولية The Concept of Petroleum Taxation

إن البترول أو ما يسمى بالذهب الأسود هو ثورة طبيعية لا تملكها كل دول العالم بل البعض منها فقط، حيث معظم آبار البترول نجدها في دول العالم الثالث، وبالأخص عند الدول العربية مثل: العربية السعودية، الجزائر، العراق، بالإضافة إلى بترول بحر الشمال، فينزيولا وغيرها...، فهو مورد أساسي وهام تعتمد عليه الدولة في جلب الأموال التي تحتاجها في تغطية نفقاتها.

والجزائر كأى دولة من الدول تستعمل هذه المادة (البترول) في كثير من الصناعات خاصة الثقيلة منها، رغم أن تكوين هذه المادة جاء عبر سنين طويلة من الزمن، إلا أنه تكاد تقريبا تغطي على استعمالات العالم من غاز وبترول، وللجزائر كميات كبيرة من هذا المورد الهام، والتي لا تقوم بتصنيعه، وإنما تقوم بتصديره على شكله الخام إلى الخارج، وحيث تفرض على هذه المصادر ضرائب متنوعة بنسب مختلفة حسب كل نوع، فتكون بذلك إيرادات الدولة توجه للميزانية العامة، ويطلق عليها اسم الجباية البترولية، والتي بالرغم من المشاكل الكثيرة والمتعددة التي تتعرض لها، والناجمة عن التغيرات المفاجئة في الأسعار، أي أسعار البترول في فترة أخرى بالإضافة إلى تحديد الكميات المنتجة، وذلك من طرف الأسواق الخارجية. (انيسة، 2004، ص17)

ألا أننا عند ملاحظتنا لإيرادات الدولة من خلال ميزانيتها العمومية لمختلف السنوات، فإنها تشكل نسبة لا بأس بها إن لم نقل عالية جدا مقارنة بالأنواع الأخرى من الإيرادات، هذا طبعاً في الجزائر التي أولت لهذا النوع من الجباية إستراتيجية تنمية اقتصادية واجتماعية منذ بداية مخططاتها، لاعتبار البترول مصدراً هاماً للتمويل بالعملة الصعبة، ومنه فهو يساهم في جمع كم هائل من العملات الصعبة والتي لازمت الجزائر منذ عهد الاستعمار.

التطور التاريخي للسيطرة على القطاع البترولي

The Historical Development of Control over the Petroleum Sector

من أجل معرفة قوة السيطرة على القطاع البترولي للجزائر سوف نعرض جدولاً نبين فيه كل من احتياطي الجزائر من النفط وكذلك إنتاجها لنفس الفترة، أي خلال السنوات 1995 حتى 2001 وسنعرض:

1. إنتاج النفط في الجزائر: من خلال الجدول الموالي سنعرض إنتاج الجزائر في مجال النفط خلال الفترة 2002-2006.

تعتمد الجزائر اعتماداً شبه كامل على المنتجات النفطية لتلبية احتياجاتها من الطاقة، لذلك فهي تضاعف أو تحاول مضاعفة إنتاجها منه، حيث نلاحظ تطور إنتاجها في مجال النفط خلال السنوات 2002 حتى 2005، إذ انتقل من 730 ألف برميل يوميا في سنة 2002 ليصل إلى 942 ألف برميل سنة 2003، ثم يصل إلى 1311 ألف برميل سنة 2004، ثم يصل إلى 1352 سنة 2005، ثم يعود للتراجع في السنة الموالية، وذلك لاعتماد الجزائر على الغاز الطبيعي والتقليل من اعتمادها على النفط، فيعود للتراجع حتى وصل سنة 2006 إلى 1345 ألف برميل يوميا. (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2002، ص290)

الجدول رقم (01): إنتاج الجزائر من النفط خلال الفترة 2006/2002

الوحدة: ألف برميل/ يومياً

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006
إنتاج النفط	752	942	1311	1352	1345

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007 ص 289

2. احتياطي النفط في الجزائر: في هذا القسم نعرض احتياطي النفط في الجزائر وتطوره خلال الفترة 2002-2006، ومن خلال الجدول نجد انه بلغ احتياطي النفط في سنة 2002 ما يقارب 11,31 مليار برميل في نهاية السنة، ليرتفع في السنة الموالية إلى 11,81 مليار برميل، ليرتجع احتياطي النفط سنة 2004 إلى 11,35 مليار برميل، ثم يعود ليرتفع إلى أعلى مستوياته سنة 2005 حيث بلغ 12,27 مليار برميل، ويبقى على ما هو عليه في السنة الموالية (2006)، ومنه نجد أن احتياطي النفط في الجزائر لم يتطور خلال هذه الفترة بشكل كبير مقارنة مع الإنتاج، ومن هنا نستنتج انه مهما كان تغير الإنتاج سواء بالزيادة أو النقصان فإن احتياطي النفط لا يتأثر بذلك التغير.

الجدول رقم (02): احتياطي النفط في الجزائر خلال الفترة 2006/2002

الوحدة: مليار برميل عند نهاية كل سنة

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006
احتياطي النفط	11,31	11,80	11,35	12,27	12,27

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007 ص 284

دور الجباية العامة في تمويل الخزينة العمومية

The Role of Public Taxation in Financing the Public Treasury

مساهمة الجباية العادية في تمويل الخزينة العمومية

The Contribution of Ordinary Taxation in Financing the Public Treasury

إن المساهمة في تدعيم الخزينة العمومية التي تقدمها الجباية العادية ذات أهمية معتبرة، ذلك أن مجال تطبيق الضرائب فيما يخص الجباية العادية واسع ويشمل جميع أعضاء المجتمع الخاضعين لهذه الضرائب، باعتبارهم يمارسون أنشطة اقتصادية بمختلف أنواعها.

الضرائب المباشرة Direct Taxes

وهي التي تتناول المادة الخاضعة للضريبة بصفة مباشرة وتحملها المكلف دون أن يستطيع إلقاء عبئها على غيره، ويتعلق الأمر هنا بالضريبة على الدخل الإجمالي، والضريبة على أرباح الشركات، وضرائب مباشرة أخرى.

• الضرائب على الدخل الإجمالي:

لقد أدرجت هذه الضريبة بعد إصلاحات 1992، دخلت محل عدة ضرائب على الدخل، والتي كانت مطبقة قبل ذلك، بحيث تنص المادة 01 من قانون الضرائب المباشر والرسوم المماثلة على ما يلي:

« تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى ضريبة الدخل، وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة

». (قانون الضرائب والرسوم المماثلة، 2003)

مزايا تطبيقها: بحيث تخضع هذه الضريبة بصفة شخصية لحصة الفوائد المتأتية من، الأشخاص الطبيعيين، الأعضاء في شركات الأشخاص، الشركاء في الشركات المهنية المدنية، أعضاء شركات المساهم الذين لديهم مسؤولية تضامنية غير محدودة، أعضاء الشركات المدنية الخاضعة لنفس النظام الذي تخضع له الشركات ذات الاسم الجماعي.

وقد حددت المادة 03 من قانون الضرائب والرسوم المماثلة الأشخاص الخاضعين للضريبة على الدخل الإجمالي وهم:

♦ الأشخاص الذين يتوفرون على إقامة جباية في الجزائر.

♦ الأشخاص الذين لا يتوفرون على إقامة جباية في الجزائر ولهم عائدات من مصدر جزائري.

♦ الأشخاص من جنسية جزائرية أو أجنبية بغض النظر عن موطن تكليفهم الذين يتحصلون على أرباح أو مداخيل في الجزائر، يحول فرض الضريبة إلى الجزائر بمقتضى اتفاقية جبائية تم عقدها مع البلدان الأخرى. (المادة 07 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة)

وتعد الأرباح الصناعية، الأرباح غير التجارية، الأموال الاجارية الناتجة عن تأجير عقارات وريوع ورؤوس الأموال المنقولة، والرواتب والأجور أهم المداخيل الخاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي.

معدلات الضريبة على الدخل الإجمالي:

الجدول التصاعدي السنوي للضريبة على الدخل الإجمالي

جدول رقم (11): الضريبة على الدخل الإجمالي

نسبة الضريبة	القسط الخاضع للضريبة دج
0%	لا يتجاوز 120000
20%	من 120001 إلى 360000
30%	من 360001 إلى 1440000
35%	يفوق 1440000

المصدر: الجريدة الرسمية، العدد 82 الصادرة بتاريخ 2007/12/31

• الضريبة على أرباح الشركات:

بدا العمل بهذه الضريبة في 01 ماي 1990 بداية الإصلاحات الجبائية، وذلك بإزالة التفرقة بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة، عن طريق تأسيس ضريبة وحيدة على أرباح ومداخيل مؤسسات الأشخاص المعنويين على حد سواء، دون التمييز بين شكل ومضمون هذه الأخيرة. (جول، 2001، ص96)

ويمكن تعريفها على أنها تؤسس سنويا على مجمل الأرباح والمداخيل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين.

• تأثير IBS على خزانة الدولة: (بن يامي، 2005، ص49)

تعتبر الضريبة على أرباح الشركات نفقة من نفقات الاستغلال بالنسبة للمؤسسة، كما تعتبر تكلفة تدفعها المؤسسة للدولة، بحيث تساهم هذه الضريبة في زيادة إيرادات الخزينة العامة، ومن أهم المصادر لإثرائها .

الا أن هناك عدة سلبيات تتمثل على الخصوص في التهرب و الغش الضريبيين اللذان يعتبران نزيفا للاقتصاد الوطني وعقبة أمام تحقيق الاستقرار المالي، و بالتالي فان هذان العاملان يحولان دون تحقيق الأهداف القاعدية للضريبة و المتمثلة في تغذية الخزينة بالإيرادات الكافية لتغطية النفقات العامة.

الضرائب غير المباشرة Indirect Taxes

• الرسم على القيمة المضافة:

مفهومه: هو رسم يفرض على الفرق الموجود بين الإنتاج الإجمالي والاستهلاكات الوسيطة للسلع و الخدمات.

خصائصه: يتميز الرسم على القيمة المضافة بعدة خصائص يمكن إدراجها فيما يلي:

ضريبة حقيقية، ضريبة غير مباشرة، يدفع الرسم على القيمة المضافة على أساس أقساط، يعد ضريبة عامة على الإنفاق تحدد حسب المنتجات والخدمات المستهلكة، ضريبة حيادية، تعتبر الرسم على القيمة المضافة ضريبة صافية على نتيجة المدينين القانونيين لها، لكن يتحملها المستهلك النهائي لها.

مجال تطبيقه: تخضع للرسم على القيمة المضافة:

★ العمليات الخاضعة إجباريا للرسم على القيمة المضافة

- العمليات المتعلقة بالأموال المنقولة: وهي كل العمليات المتعلقة بالمبيعات والتسليمات التي يقوم بها المنتجون، العمليات التي ينجزها التجار المستوردون وفقا لشروط البيع بالجملة، عملية المتاجرة في الأشياء المستعملة غير الأدوات المكونة كليا أو جزئيا من البلاستيك أو الذهب أو الفضة أو الأحجار الكريمة، وكذا العمليات المتعلقة بالأموال المنقولة، والمنجزة بين الوحدات أو محلات تابعة لنفس المؤسسة، بالإضافة إلى المبيعات التي يقوم بها تجار الجملة. (المادة 2-3-7 من قانون الرسم على رقم الأعمال لسنة 2000)

- العمليات المتعلقة بالأموال العقارية: تشمل مختل العمليات التي يقوم بها الوسطاء لشراء أو بيع أملاك عقارية، بالإضافة إلى عمليات كراء الأملاك المنقولة والعقارات وأداء خدمات أعمال الدراسات والبحث وكذا كل العمليات غير عمليات البيع وأعمال العقارات. (عبد الكريم، 2006، ص51)

- العمليات المحققة في إطار ممارسة مهنة حرة.
- الحفلات الفنية والألعاب،
- الخدمات المتعلقة بالهاتف والفاكس.
- العمليات التي تنجزها البنوك وشركات التأمين.

★ العمليات الخاضعة اختياريًا للرسم على القيمة المضافة:

يجوز للأشخاص الطبيعيين الاعتباريين الذين يقع نشاطهم خارج الرسم على القيمة المضافة أن يختاروا بناءً على تصريح منهم لإكساب صفة المكلفين بالرسم على القيمة المضافة، على أن يتزودوا بالسلع والخدمات التي تتعلق بالعمليات التالية:

التصدير، الشركات البترولية، مؤسسات تتمتع بنظام المشتريات، بالإعفاء المنصوص عليه في المادة 42 من قانون الرسم على رقم الأعمال.

مساهمة الجباية البترولية في تمويل الخزينة العمومية

The Contribution of Petroleum Taxation in Financing the Public Treasury

تعتبر الجباية البترولية من أهم المصادر التي تعتمد عليها الدولة في تمويل الخزينة العمومية، فهي تلعب دورا كبيرا في تغطية النفقات العامة، فنسبتها تعد أكبر نسبة تدخل الخزينة، فقد بلغت هذه النسبة حوالي 54% من مجموع الإيرادات العامة للدولة، ووصلت سنة 1998 إلى 58%، وإسنادا إلى الجريدة الرسمية لسنة 2005 في مادتها 201-011، فقد قدرت الجباية البترولية بـ 899 مليون دينار، وقد تم بفضل القانون رقم 86-19 والمعدل بالقانون رقم 91 المؤرخ في 04 ديسمبر 1994 والمشكل للإطار القانوني لفتح قطاع المحروقات أمام المستثمرين، فقد تم منح امتيازات جبائية هامة كإجراءات تحفيزية تمس استيراد السلع التجهيزية، المواد والمنتجات المحققة من طرف سونطراك والشركات الأجنبية والمشاركة مع سونطراك.

والمتمتع لمسار التحصيل الجبائي للجباية البترولية يرى أن الإصلاحات الجبائية لسنة 1992 لم تحدث أي تغيير أو مراجعة بالنسبة للجباية البترولية، إلا أن المردود المالي قد زاد، ورغم أهمية الجباية البترولية في تمويل الخزينة العمومية فإنها تبقى موردا غير مستقر لارتباطه بعدة عوامل متقلبة أهمها:

- سعر صرف الدينار الجزائري.
- أسعار الخام على المستوى الدولي.
- الطلب على المحروقات على المستوى الدولي وارتباطه بالظروف المناخية.
- الطلب المحلي على النفط. (عبد الكريم، 2006، ص55)
-

The Effects of Tax Reform in Algeria آثار الإصلاح الجبائي في الجزائر

الهدف من هذا هو دراسة الآثار الاقتصادية للضريبة التي يمكن تحديدها وفقا لآراء بعض الاقتصاديين، حيث تنشأ هذه الآثار بعد استقرار عبء الضريبة على المكلف، وبالرغم من أن عبء الضريبة قد يكون ثقيلا على المكلف بما، فإن هذا قد يدفع إلى زيادة الإنتاج بكافة الطرق الممكنة لتعويض الجزء المتقطع من دخولهم كضريبة، أما البعض الآخر فيرى أن مقدار الضريبة المتقطع من دخل المكلف هو الذي يحدد آثار الضريبة في نشاط الأفراد وإنتاجهم من حيث النوع الحجم والنوعية.

وفي حقيقة الأمر أن آثار الضريبة على الاستهلاك والاستثمار والادخار والإنتاج وغيرها من السلوكيات الاقتصادية يتحدد بأمرين:

أولهما مقدار الضريبة المستحقة، وثانيهما الأوجه التي تستخدم فيها الدولة حصيلة الضرائب على الإنتاج والتوزيع والاستثمار، وجوانب أخرى تتعلق بالاقتصاد الوطني.

آثار الإصلاح الجبائي على الاستثمار

The Effects of Tax Reform on Investment

يلعب الاستثمار دورا بارزا وحقيقيا في أي نظام اقتصادي، والأسلوب الأكثر عقلانية في عملية الإنعاش الاقتصادي ستجلى بوضوح في الاستثمارات الضخمة المنجزة فضلا عن تلك الاستثمارات الصغيرة، ويرجع هذا التفضيل إلى الحاجة الملحة لعملية التنمية السريعة، وهنا يبرز تدخل الدولة في عملية الاستثمار عن طريق سياسة الضرائب والإعانات والتحفيزات.

فالاستثمار له حساسية عالية لشرائح الضرائب وأساليب التنسيق الضريبي المطبق بين دولتين أو أكثر. (فريد ، 2000، ص23)

وتعتبر الضرائب المباشرة وغير المباشرة احد وسائل جذب أو طرد أو تحجيم نشاط الاستثمار، وهذا ما جعل الإصلاح الضريبي من القضايا الإستراتيجية في ميدان الاستثمار، وكلما زاد عدد الشركات والاستثمارات الوافدة المباشرة وغير المباشرة، كلما زادت الأهمية النسبية لدور الضرائب وأساليب إدارتها وخاصة ما يلي:

- نموذج الإعفاء الكامل والدائم للمناطق الحرة.
- النموذج المؤقت للإعفاء.
- نموذج الرسوم والضريبة.

وتشمل حوافز الاستثمارات عددا من المزايا منها: (بطرس و سعاد ، 1996، ص ص 79-94)

- الإعفاءات المؤقتة.
- حجم مخصصات الاهتلاك من الضرائب لتشجيع سرعة التجديد والإحلال.
- تخفيضات ضريبية.

سنذكر فيما يلي بعض الحوافز التي تقدمها الجزائر قصد تشجيع الاستثمار المباشر فمثلا:

- الإعفاء ابتداء من 01 جانفي للسنة المالية لتاريخ الخضوع للرسم على الملكية الخاص بالأموال المرتبطة بالاستثمار لمدة 3 سنوات.
- إعفاء السلع والخدمات من TVA التي تدخل مباشرة في تحقيق الاستثمار الذي يكون مستورد، أو منجز في السوق المحلية، عندما تكون هذه السلع والخدمات موجهة لتحقيق عمليات خاضعة لـ TVA.
- إعفاء لمدة 05 سنوات على الأقل و 10 سنوات على الأكثر من IBS و TAIC ، وإعفاء جزئي بالنسبة للرسم العقاري، الإعفاء يحسب من تاريخ الحصول على العقار في المناطق التي يجب ترقيتها.
- إعفاء في حالة التصدير من IBS و TVA والرسم على رقم الأعمال المحقق من التصدير بعد فترة الإعفاء، وحتى يستفيد المستثمر من هذه الحوافز الجبائية عليه أن يكون في شكل شركة، لذا فالأشخاص المعنوية وحدها معنية بهذه الحوافز.
- وعندما تمارس مؤسسة نشاطا معلن عن أولويته في منطقة يجب ترقيتها، تحدد قائمتها عن طريق التنظيم وتمارس في نفس الوقت خارج هذه المناطق، فإن الربح المعفى من الضريبة ينتج عن النسبة بين رقم الأعمال المحقق في المنطقة التي يجب ترقيتها ورقم الأعمال الإجمالي.
- وفي إطار تشجيع الاستثمار تم خفض IBS من 25% إلى 12,5%، وخفض حقوق التسجيل بالنسبة للعقود التأسيسية أو رفع زيادة النشاط ودمك المؤسسات التي لا تحتوي على نقل الاستثمارات الثابتة والمنقولة بين المؤسسات أو الأشخاص.
- وقد أكد مدير الضرائب بوزارة المالية أن الإجراءات التحفيزية للاستثمار في الجزائر تعتبر جد مشجعة، أما ضعف الاستثمار المسجل حسب مدير الضرائب راجع للإجراءات البيروقراطية وليس للتحفيزات الجبائية المتعلقة بالاستثمار. (الصادق ، 2001، ص175)
- ويستوجب على الجزائر وفقا لاتفاقية مراكش منع المستثمرين الأجانب نفس الامتيازات الممنوحة للمستثمر المحلي وفتح الباب للشراكة معه، فلهذا بإمكانه دفع عجلة التنمية إلى الأمام إذا توفرت للجزائر قدرة تفاوضية كبيرة للحفاظ على أكبر قدر ممكن من المكاسب في صالحها.

آثار الإصلاح الجبائي على الإنتاج

The Effects of Tax Reform on Production

تؤثر الضريبة على أصحاب الدخل المحدودة والمتوسطة، وهذا بدوره يؤثر في الإنتاج بالنقصان، كذلك يتأثر الإنتاج نتيجة تأثير الضرائب وطلب رؤوس الأموال الإنتاجية.

فعرض رؤوس الأموال الإنتاجية يتوقف على الادخار ثم الاستثمار، وكما نعلم فإن الضرائب تؤدي إلى نقص الادخار وقلة رؤوس الأموال الإنتاجية، فانه يتأثر بمقدار الربح المحقق، فإذا كان فرض الضريبة يؤدي إلى تقليل الربح، فبطبيعة الحال يقل الطلب عليها، أما إذا زاد الربح فإن الطلب يزيد عليها. كذلك فإن فرض الضريبة يؤدي إلى انتقال عناصر الإنتاج إلى فروع الإنتاج الأخرى قليلة العبء الضريبي، مما يؤثر على النشاط الاقتصادي.

آثار الإصلاح الجبائي على التوزيع

The Effects of Tax Reform on Distribution

قد ينتج على الضريبة إن يعاد توزيع الدخل والثروة بشكل غير عادل لصالح الطبقات الغنية على حساب الفئات الفقيرة، ويحدث هذا بالنسبة للضرائب غير المباشرة باعتبارها اشد عبئا على الفئات الفقيرة، أما الضرائب المباشرة فهي تؤثر على الطبقات الغنية ومستوى الادخار.

وما هو جدير بالذكر أن الطريقة التي تستخدمها الدولة لتحصيل الضريبة على نط التوزيع، فإذا أنفقت الدولة هذه الحصيلة في شكل نفقات تحويلية أو ناقلة، بمعنى تحويل الدخل من طبقات اجتماعية معينة إلى طبقات أخرى دون أية زيادة في الدخل بحيث تستفيد منها الفئات الفقيرة، فانه يؤدي إلى تقليل التفاوت بين الدخل. (محمد عباس ، اقتصاديات الجباية والضرائب، ص ص 172-174)

خاتمة Conclusion

لقد حاولت الجزائر منذ استقلالها أن تجد لنفسها مكانة على اثر الزخم الكبير من التطور الذي ما فتئ يشهده العالم في السنوات الأخيرة، ولمسايرة المرحلة قامت الجزائر بالانتقال من النظام الاشتراكي الذي كان مهيمنا على الاقتصاد الجزائري إلى نظام اقتصاد السوق، وقد كانت الإصلاحات المنتهجة في كل الميادين، فبعد الإصلاحات الاقتصادية جاءت الإصلاحات المالية وخاصة تلك التي مست النظام الجبايي الذي لم يعد ملائما للوضع الجديد قصد تحقيق عدة أهداف مسطرة، وكانت هذه الإصلاحات ابتداء من 1992 كخطوة هامة لإنعاش الاقتصاد الوطني، تزامنا مع التغيرات الهيكلية للاقتصاد، وقد كان لهذه التغيرات في الكثير من الأحيان اثر سلبي على فعالية الإصلاح، وكان أحيانا أخرى يدور في حلقة شبه مفرغة لعدم استيعابه محتوى هذه التغيرات الهيكلية، مما أدى بهذه الإصلاحات إلى عدم تحقيق النتائج الطموحة والمتوقعة ، وبعيدا عن الأهداف المنتظرة والمرجوة.

ولقد بقي النظام الجبايي بعيدا عن الطموحات التي سطرت من طرف الدولة والهادفة إلى إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، الا أن هذا النظام سمح بالقضاء على الكثير من العيوب التي تميز بها النظام السابق.

كما أن السياسة الجباية ورغم ما تضمنته من إجراءات مشجعة ومحفزة للاستثمار، الا أنها لم تكفي وحدها بل يجب أن ترقن بعوامل أخرى لها علاقة وأهمية بالغة في القرار الاستثماري.

والمطلوب الاستمرار في سياسة الإصلاحات واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحديث الإدارة الضريبية لمكافحة الغش والتهرب الضريبي، وكذا الرشوة، وسد الفراغات القانونية وتسييل عقوبات صارمة على مخالفاتها.

وفي الأخير يمكن القول أن عملية الإصلاحات الجباية ساهمت بقدر وافر في زيادة المردودية المالية لمختلف الضرائب المحصلة، وتوسيع الحقل الضريبي بحيث أصبح يحس أكبر شريحة ممكنة من المكلفين، مع تخفيض العبئ الضريبي على المكلفين، إلا انه مازال بعيدا عن الطموحات المرجوة والتي أساسها إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية.

Bibliographie

- بطرس و، سعاد ، (1996). رونالدماكينون، النهج الأمثل لتحرير الاقتصاد . مصر :الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة.
- سامية و، ش. (2001). الميزانية العمومية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية، فرع محاسبة وضرائب .الجزائر :المركز الجامعي الشلف.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2002) .
- قانون الضرائب والرسوم المماثلة (2003) .
- احمد سيد و، م. (2000). تحديات العملة والتخطيط الاستراتيجي، ، الطبعة 03. دار النهضة العربية.
- الصادق و، ب. (2001). تحرير التجارة وآفاق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، حالة الجزائر، مذكرة تخرج للحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية .الجزائر :جامعة الجزائر.
- المادة 07 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. (s.d.) .
- المادة 7-3-2 من قانون الرسم على رقم الأعمال لسنة (s.d.) 2000.
- انيسة و، ز. (2004). الجباية العادية ودورها في تمويل ميزانية الدولة، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، تخصص مالية .الجزائر :المركز الجامعي بالمدينة.
- بن يامي و، ش. (2005). ،، الاصلاحات الجباية ودورها في تمويل الخزينة العمومية، مذكرة ليسانس، فرع المحاسبة وجباية .2005الجزائر : جامعة الجزائر.
- جلول و، ح. (2001). الضغط الضريبي في الجزائر من 1993-1999، رسالة ماجستير .الجزائر :جامعة الجزائر.
- حسن و، ع. (1978). المالية العامة، الطبعة الرابعة .بيروت :دار النهضة العربية.
- حفيظة و، ي. (2004). الاصلاح الجبايي في الجزائر، مذكرة تخرج ليسانس، في علوم التسيير .الجزائر :جامعة الجزائر.

- عبد الكريم م. (2006). الإصلاحات الجبائية في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. الجزائر: جامعة الجزائر.
- عبد المجيد ق. (1991). النظام الضريبي في النظم الاقتصادية. الجزائر.
- فريد و. (2000). الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي. مصر: منشورات مؤسسة الشباب والجامعة، الإسكندرية.
- محمد سعيد ف. (1979). مبادئ المالية العامة، الجزء الأول. سوريا: منشورات جامعة حلب.
- محمد عباس م. (2003). اقتصاديات المالية العامة. ديوان المطبوعات الجامعية.
- محمد عباس م. (s.d.). اقتصاديات الجبابة والضرائب. بوزريعة الجزائر: دار هومة.